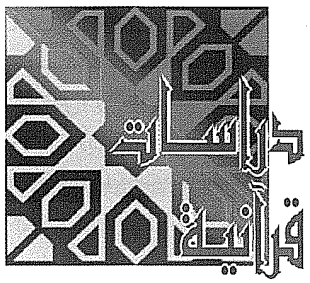

الخطاب القرآني بين التفسير والتأويل

بقلم : أحمد بزوي الغاوي

- التفسير والتأويل لغة

للغويين في معنى التفسير أقوال طريفة ومتعددة وكلها تلتقي في معنى الإيضاح والبيان والكشف، فقد ذكر الليث عن الخليل بن أحمد أنه قال: مأخذ التفسير من الفَسْر وهو البيان، وقال والتفسرة اسم البول الذي تنظر فيه الأطباء وتستدل به على مرض البدن، وكل شيء يعرف به تفسير الشيء «فهو تفسرته»(١).

وقد وردت لفظة «التفسير» في القرآن الكريم في موضع واحد وهو قوله تعالى: «ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً»(٢)، وقال ابن عباس في معنى الآية: أي تفصيلاً.(٣)

ومن معاجم اللغة يتبين لنا أن التفسير يستعمل لغة في الكشف الحي - ولعل قول الخليل السالف الذكر يقوم دليلاً على ذلك - وقلما يستعمل في المعاني المعقولة.

وأما التأويل في اللغة فهو من آل يؤول إلى كذا، أي يرجع إليه، ويقول الرازي في مختار الصحاح: «التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوله تأويلاً وتأوله بمعنى، «آل الرجل أتباعه وعياله، وآله أيضاً أتباعه»(٤).

وقد وردت كلمة «التأويل» في سبعة عشر موضوعاً من القرآن الكريم، وكلها تحوم حول هذه المعاني:

- تأويل الأحاديث: «وكذلك مكنا ليوسف في الأرض ولنعلمه من تأويل الأحاديث»(٥).

- تفسير الأحلام: «وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين»(٦)

- تأويل الأعمال وبيان ما يقصد منها: «سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبراً»(٧).

- ما يتعلق بالمتشابه الذي لا يعلمه إلا الله: «وما يعلم تأويله إلا الله»(٨).

ويرى جلة من العلماء أن التأويل مرادف للتفسير في أشهر معانيهما اللغوية(٩)، ومما يؤكد ذلك ما ذهب إليه الدكتور الجليند من أن التأويل بمعنى «نقل ظاهر اللفظ إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل، أي صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يحتمله اللفظ»، لم يرد في المعاجم التي ألفت قبل القرن الرابع الهجري، ويخلص من ذلك إلى القول إن «كلمة التأويل كانت تستعمل على ألسنة اللغويين من رواة ومحدثين حتى بداية القرن الخامس الهجري في معنى: المرجع والمصير، والعود، حيث لم يرد إلينا في المعاجم التي وضعت في هذه الفترة وهي المصدر الوحيد لكل المعاجم التي وضعت بعد ذلك مما يخالف ذلك.(١٠).

وليس معنى هذا أن التفسير هو عين التأويل لغة، فقد أثبتت الدراسات اللغوية أن الترادف لا يعني التماثل والتوافق التام في المعنى، بل هناك تشابه في المعنى العام مع وجود فروق دقيقة لابد من التنبه إليها، ومن ثم يمكن القول إن التفسير يرتبط بتفسير الأمور الحسية في الغالب، أما التأويل فيستعمل - غالباً - في الأمور التي تحتاج إلى أعمال الفكر والنظر.

وقد نبه الراغب الأصفهاني إلى ذلك حيث قال: «والتفسير أعم من التأويل، وأكثر ما يستعمل التفسير في الألفاظ، والتأويل في المعاني، كتأويل الرؤيا، والتأويل يستعمل أكثره في الكتب الإلهية والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها، والتفسير أكثره يستعمل في مفردات الألفاظ، والتأويل أكثره يستعمل في الجمل.

التفسير والتأويل اصطلاحاً

بسط العلماء القول في تعريف التفسير اصطلاحاً، ولعل أجمع أقوالهم ما أثبته الزرقاني في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن» من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية»(١١).

التأويل هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به

ويستعان في التفسير ببعض العلوم المساعدة كعلم الفقه، والقراءات والناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، والفقه وأصول الفقه، مع الإلمام بأصول الدين وقواعده، ويؤكد هذا المعنى قول الزركشي عند تعريفه لمصطلح التفسير فهو «علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيها ومدنيها ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها ومفسرها، وزاد فيها قوم فقالوا: علم حلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها

ونهيها، وعبرها وأمثالها.(١٢)

أما مصطلح التأويل، فمصطلح مشكل، ذلك أن استعمالاته تختلف من قرن لآخر، ومن قوم إلى آخرين، ومن ثم تعددت وتنوعت تعريفاته، فمنها ما يفتقر إلى الدقة العلمية، ومنها ما يتسم بالتدقيق والتحديد التام الذي يصبح معه دلالة المصطلح واضحة جلية.

والتأويل كما يوضح ابن تيمية ينبغي في تحديد دلالته الاصطلاحية التفريق بين جيلين:

- السلف الصالح.

- متأخرو المتفقهة والمتكلمة والمحدثة والمتصوفة ونحوهم.

فعند الأوائل نجد له معنيين:

- تفسير الكلام وبيان معناه، سواء أكان موافقاً لظاهره أم مخالفاً له، ومن ثم كون التأويل والتفسير شيئاً واحداً، أي مترادفين.

وهذا هو المعنى نفسه الذي استعمله محمد بن جرير الطبري، حيث يقول عند تفسير لآي الذكر الحكيم: القول في تأويل قوله كذا وكذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك، وكله محمول - كما أسلفنا - على التفسير والبيان.

- هو المراد بالكلام نفسه، فإذا كان الكلام عن طلوع الشمس فالتأويل هو طلوعها نفسها، أي هو الحقيقة نفسها الموجودة في الواقع الخارجي، وهذا في نظر ابن تيمية - رحمه الله - هو لغة القرآن التي نزل بها.

أما عند متأخري المتفقة والمتكلمة والمحدثة والمتصوفة

فالتأويل هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به(١٣)، وهذا التأويل هو الذي نجد المتكلمين قد استعملوه في معظم كتبهم، وتجلى ذلك في موقفهم من آيات الصفات، ومن ثم يتضح لنا أن القول بالباطن هو الأساس الذي جعلهم يقصرون دلالة التأويل على هذا المعنى.

واستغلت الباطنية المعنى الأخير للتأويل - بعد أن استندوا إلى حديث ينسب إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - للقرآن ظهر وبطن» أو «للقرآن باطن» - فراحوا يفسرون القرآن الكريم وفق هواهم وتبعاً لأذواقهم ومواجيدهم الباطلة شرعاً، وقد رد ابن تيمية - رحمه الله - هذا الحديث فقال: «أما الحديث المذكور فمن الأحاديث المختلقة التي لم يروها أحد من أهل العلم، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث»(١٤).

والتأويل بهذا المعنى ينقسم إلى قسمين أحدهما يوافق العلم الظاهر، وهو إما صحيح مقبول أو باطل مردود أو ملتبس فيتوقف عنه.

معظم تفاسير القرآن الكريم لا يمكن تصنيفها ضمن اتجاه أو منهج معين إلا بالتغليب والترجيح

أما إذا كان التأويل مخالفاً للعلم الظاهر فهو باطل شرعاً، والقائل به إما ملحد زنديق أو جاهل ضال.(١٥)

والمتأول بالمعنى الأخير مطالب بأمرين:

١ - أن يبين احتمال اللفظ للمعنى الذي حمله عليه وادعى أنه المراد منه.

٢ - أن يبين الدليل الذي أوجب صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح.

ومن دون ذكر ذلك يكون التأويل فاسداً وضرباً من التلاعب بالنصوص وحملها على الهوى وصرفها عن معناها الحقيقي المستفاد من ظاهرها، وتعطيل لشرائع الله، وكل ذلك ملاحظ في تفاسير الفرق الضالة من معتزلة وغيرهم من غلاة الصوفية والفلاسفة.

وقد دأب العلماء على التفريق بين التفسير والتأويل، ولهم في ذلك أقوال متعددة فمنهم من قال: «التفسير هو تحقيق المعنى وذلك لا يكون إلا من قبل الله تعالى، والتأويل هو على احتمال اللغات، فلكل واحد من أهل اللغة أن يتأول بلغته.(١٧)

«ومنهم من قال التفسير هو ذكر القصص وما أنزل فيه، والتأويل هو ما يحتمله معنى الكلام»(١٨)

ويشير الزركشي إلى السبب العلمي والمنهجي في التفريق بين التفسير والتأويل وجعل كل منهما ذا دلالة محددة وواضحة ومتميزة ومخالفة لدلالة الآخرة، وذلك حيث يقول: «والحق أن علم التفسير منه ما يتوقف على النقل كسبب النزول والنسخ وتعيين المبهم، وتبيين المجمل، ومنه ما لا يتوقف ويكفي في تحصيله التفقه على الوجه المعتبر، وكأن السبب في اصطلاح بعضهم على التفرقة بين التفسير والتأويل، التمييز بين المنقول والمستنبط يحمل على الاعتماد في المنقول، وعلى النظر في المستنبط تجويزاً له وازدياداً، وهذا من الفروع في الدين.(١٩)

يرى جلة من العلماء أن التأويل مرادف للتفسير في أشهر معانيهما اللغوية

ويفهم من هذا الكلام ومن الذي قبله أن التفسير يتعلق بالرواية، وأما التأويل فمرتبط بالدراية وإعمال النظر، ولكل منهما شروط صحة وقبول.

وخلاصة القول، إنه يتعين علينا التفريق بين جيلين من المفسرين، فالأول منهما كان يستعمل اللفظين بمعنى واحد، وعلى أساس أنهما مترادفان، أما الجيل الثاني منهما، فقد فرق بينهما، فعين التفسير للمنقول،

والتأويل للمعقول، ولهذا دلالة واضحة على طبيعة التفسير ذاته، ذلك أن السلف الصالح، كانوا يعتمدون في تفسيرهم النقل والعقل معاً دون التفريق بينهما، وكان شعارهم في ذلك أن صريح المعقول يوافق صحيح المنقول، وهذا الاتجاه واضح في تفسير الإمام الطبري، والإمام ابن تيمية وابن كثير وغيرهم من مفسري أهل السنة.

أما الخلف فقد أصبحت تفاسيرهم للذكر الحكيم - في الأعم والأغلب - تشكل ثنائية ضدية حادة، فهناك تفاسير بنيتها الأساسية النقل، وأخرى تعتمد أساساً العقل، فكان تفريقهم بين اصطلاحي التفسير والتأويل تقريراً لواقع التفسير وطبيعته في عصرهم.

وعلماء التفسير غالباً يقسمونه إلى منهجين أساسيين هما:

١ - التفسير بالمأثور.

٢ - التفسير بالمعقول أو الرأي.

يرجعون إليهما كل ضروب وأنواع التفاسير التي ألّفها العلماء إلا أن هذا التقسيم يتسم بالخطورة والخلط، فخطورته تتجلى في إسهاماته في إحداث انشطار شخصية وعقلية الإنسان المسلم إلى ثنائية ضدية حادة وصارمة: العقل والنقل. وكأن الأمرين لا يمكن الجمع بينهما. في حين يثبت واقع ديننا الإسلامي الحنيف أن النقل الصحيح لا يتعارض مع العقل الصريح، وهذا المبدأ المنهجي العظيم يخلصنا من الوقوع في مطب الانشطار الذي جنى على أمتنا وما زال، ويمكننا من تجاوز ثنائية العقل والنقل إلى حلول وإمكانات أخرى متاحة.

أما الخلط فيتبين لنا في تجاهل أنواع التفسير الأخرى، والتي لها مميزاتها وصفاتها التي تجعلها متميزة عن التفسير المأثور أو المعقول، كالتفسير الإشاري أو الصوفي، والتفسير الموضوعي،

يستعان في التفسير ببعض العلوم المساعدة كعلم الفقه والقراءات والناسخ والمنسوخ

والتفسير الأدبي - الاجتماعي، والتفسير العلمي وغيرها من أنواع التفسير الكثيرة التي يعبر تجاهلها عن خلط في تصور طبيعة المناهج التفسيرية.

ونشير هنا إلى أن معظم تفاسير القرآن الكريم لا يمكن تصنيفها ضمن اتجاه أو منهج معين إلا بالتغليب والترجيح، ذلك أننا نجدها تستفيد من كل المناهج والمعارف والعلوم المتاحة، مما يجعلها تسمو وترتفع فوق التصنيف المقرر لتعبر عن شمولية الدين الإسلامي الحنيف، ولتبرهن عن تآزر النقل والعقل من أجل إبراز الحقيقة وتجليتها.

وقد تنبه أهل السنة عند كتابتهم عن مناهج واتجاهات التفسير إلى أن اتجاهات التفسير ثلاثة وهي:

١ - التفسير النقلي.

٢ - التفسير العقلي.

٣ - التفسير الصوفي.

وهذا يتماشى وينطبق مع مبدئهم الأساسي، ألا وهو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، فتجاوزوا بذلك الوقوع في مطب ثنائية الرواية والدراية، أو العقل والنقل.

والمناهج التفسيرية - حسب ما يتضح لنا من استعراض المراحل التاريخية للتفسير - تختلف باختلاف ما يستعين به المفسر من أدوات علمية مساعدة، وهي التي يسميها العلماء بعلوم الآلة، كما أنها تختلف باختلاف مصادر التفسير، وباختلاف الاتجاه الفكري والسياسي واختلاف الواقع المعيشي لمفسر الذكر الحكيم وهذا هو ما سنحاول الكشف عنه عند تحليلنا لأهم تفاسير الذكر الحكيم الحديثة. ■

الهوامش:

١ - مقدمتان في علوم القرآن: (مقدمة كتاب المباني، ومقدمة ابن عطية، ص ١٧٣، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م مكتبة الخانجي.

٢ - سورة الفرقان: آية ٣٣.

٣ - البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، ج٢، ص١٤٨، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٤ - مختار الصحيح: للإمام أبي بكر الرازي، دار نهضة مصر، القاهرة، ص٣٣، مادة (أول).

٥ - سورة يوسف: ٢١.

٦ - سورة يوسف: ٤٤.

٧ - سورة الكهف: ٧٨.

٨ - سورة آل عمران: ٧.

٩ - علوم الدين الإسلامي: د. عبدالله شحاتة، ص٩٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٠ - الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل: د. محمد السيد الجليند، ص٣٠، مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١١ - مقدمة التفسير: للعلامة أبي القاسم الراغب الأصفهاني، ص٩، المطبعة الجمالية بمصر، الطبعة الأولى ١٣٢٩هـ.

١٢ - مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبدالعظيم الزرقاني، ج٢، ص٣، طبع عيسى الحلبي، د.ت.

١٣ - البرهان: الزركشي، ج٢ ص١٤٨.

١٤ - فتاوى ابن تيمية، ج١٣، ص٢٨٩/٢٩٠ بتصرف كبير.

١٥ - فتاوى ابن تيمية، ج١٣، ص٢٣١/٢٣٢.

١٦ - فتاوى ابن تيمية، ج١٣، ص٢٣٥/٢٣٦ بتصرف.

١٧ - مقدمتان في علوم القرآن، ص١٧٢.

١٨ - مقدمتان في علوم القرآن، ص١٧٢/١٧٣.

١٩ - البرهان، الزركشي، ج٢، ص١٧١/١٧٢.